

دور كفاءة لجان المراجعة في تقليل مخاطر مراجعة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية

دراسة ميدانية

عمر السر الحسن محمد. قسم معهد الإدارة العامة. المملكة العربية السعودية.
بشير بكري عجيب بابكر. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

مستخلص

هدف البحث إلى التعرف على مفهوم و خصائص لجان المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، وتوضيح أثر لجان المراجعة على رأي المراجع الخارجي في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية. تم إثبات صحة فرضية البحث وتوصل الباحثان إلي أن استقلالية لجان المراجعة يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية، والخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية. خرج البحث بعدة توصيات منها: العمل على التدريب المستمر للجان المراجعة في مجالات مختلفة وفقاً لطبيعة نشاط المنشأة، وضرورة إتباع لجان المراجعة إجراءات ملائمة لتقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف السودانية.

Abstract

This study aimed to examine the concept and characteristics of the efficiency of audit committees within the electronic accounting of data processing and to explain the effect of external auditor's view on the electronic accounting systems operation. The tested hypothesis was as follows: There is a statistically significant relation between the efficiency of audit committees and audit of electronic accounting systems. The study proved that the said hypothesis is valid and concluded that the independence of audit committees increases the efficiency of internal audit under electronic accounting systems. The work experience of audit committees leads to boost the efficiency of auditing within electronic accounting systems. The most important recommendations of the study were to pursue continuous training for audit committees in various fields related to the activity of their organizations and that the audit committees should adopt relevant methods to evaluate electronic accounting information systems in Sudanese banks.

مقدمة

مشكلة البحث: يتمثل الجوهر الحقيقي للمشكلة في معرفة تأثير كفاءة لجان المراجعة على استخدام الحاسبات الإلكترونية على المقومات الرئيسية للنظام المحاسبي، ومن ثم التعرف على الضوابط التي يتعين توافرها حتى يمكن الثقة في النظام المتطور، ومن ثم الاعتماد على مخرجاته ومدى تأثير كفاءة لجان المراجعة عليها. يمكن إبراز مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي: كيف تؤثر كفاءة لجنة المراجعة على مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية؟

أهمية البحث: تتبع أهمية الدراسة من حداثة موضوع لجان المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية حيث أن أغلب الدراسة التي تناولت هذا الموضوع تمت في بيئات خارجية تختلف عن بيئتنا المحلية. وإيجاد طرق وآليات حديثة (لجان المراجعة) يستطيع مراجع الحسابات من خلالها تقييم مخاطر المعالجة الإلكترونية للبيانات بصفة عامة، وتقييم مخاطر نظم الرقابة الداخلية في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات بصفة خاصة.

أهداف الدراسة: هدف البحث للتعرف على مفهوم وخصائص لجان المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية وإلى توضيح أثر لجان المراجعة على رأي المراجع الخارجي في ظل الأنظمة المحاسبية الإلكترونية.

منهجية الدراسة: لتحقيق أهداف البحث استعان الباحثان بالمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث و صياغة الفرضيات و بالمنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات البحث و المنهج

إن التطور التكنولوجي للحاسبات الإلكترونية واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية كان له تأثير بالغ الأهمية على هذه المنشآت، وفي مجال البيانات المحاسبية بصفة خاصة، وظهور العديد من المخاطر التي تكون قائمة في ظل التشغيل الإلكتروني للمعلومات، ومن هذه المخاطر: افتقاد الحكم الشخصي للمحاسب باعتباره مشغل البيانات، صعوبة تحديد المسؤولية في حالة إجراء تعديل في البيانات أو المعلومات، زيادة احتمالات الأخطاء في مخرجات الحاسب الإلكتروني وغيرها، ومن هنا فرضت نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية واقعاً جديداً على مهنة المراجعة بصفة عامة ولجان المراجعة بصفة خاصة، نتيجة اعتماد منشآت الأعمال على الحاسب الإلكتروني وغيرها، مما أدى إلى ضرورة أن تواكب لجان المراجعة هذا التطور وأهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب حديثة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتقوم لجان المراجعة بتنفيذ عملها بكفاءة وفاعلية. وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدور لجان المراجعة بصفقتها أداة من أدوات المراجعة والتي تهدف إلى مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفه المراجعة واستقلاليتها. تأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر كفاءة لجان المراجعة كأحد أدوات الرقابة على مراجعة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية في بيئة المصارف التجارية السودانية.

مراجعة بها مع إشراف الجهات الرقابية مثل وزارة التضامن الاجتماعي.

دراسة إدريس علي (2008م): هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الداخلية في الشركات القطاع العام بالسودان، توصلت الدراسة لعدة نتائج منها أن لجان المراجعة تعزز كفاءة أداء إدارة المراجعة الداخلية، وأن المراجعة الداخلية تمثل أداة رقابية على جميع أنشطة وبرامج الشركة. أوصت الدراسة بضرورة إنشاء لجان للمراجعة في شركات القطاع العام وتفعيل دورها لتجويد الأداء،

دراسة إبراهيم يعقوب (2011م): هدفت الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر عملية المراجعة في المؤسسات الاقتصادية من خلال التعرف على المخاطر المرتبطة بعملية المراجعة. توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تعتبر مؤشراً مناسباً لتقييم فعالية نظام المعلومات. أوصت الدراسة بضرورة أن على المراجع أن يقوم بتقييم مخاطر عملية المراجعة قبل البدء في عملية المراجعة لأنها تؤثر في تحديد مسارها.

دراسة أيمن عبده لبيب (2011م): هدفت الدراسة بصورة رئيسية إلى اقتراح إطار لتحسين فعالية لجان المراجعة بهدف الحد من إدارة الأرباح، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لوجود لجنة المراجعة على تخفيض عمليات إدارة الأرباح من قبل الإدارة وبالتالي تحسين جودة الأرباح، أوصت الدراسة بضرورة

التاريخي لتتبع الجوانب التاريخية في البحث و عرض الدراسات السابقة و المنهج الوصفي من خلال دراسة ميدانية على قطاع المصارف التجارية السودانية.

مصادر جمع البيانات:

البيانات الأولية: جمعت من الدراسة الميدانية عن طريق الإستبانة.
البيانات الثانوية: جمعت من المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والتقارير.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المصارف التجارية السودانية بولاية الخرطوم.

الحدود الزمانية: 2013م.

فرضيات البحث: اختبرت الدراسة فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة وتحسين مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية.

الدراسات السابقة

دراسة حنان جابر (2007م). هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الحوكمة في الجمعيات الأهلية، ماهية لجان المراجعة وكيفية تشكيلها وتحديد مسؤولياتها، و تحديد دور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية. توصلت الدراسة إلى ضرورة ضمان تشكيل لجنة للمراجعة داخل الجمعيات الأهلية، وأن هناك علاقة بين أداء لجنة المراجعة لمسئولياتها والتزام الجمعية الأهلية بالقوانين التي تنظم عملها. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الجمعيات الأهلية في مصر بتشكيل لجان

فكرة لجان المراجعة كانت في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه سرعان ما انتشرت هذه الفكرة ولاقت الراجح في كثير من بلدان العالم حيث نشطت فكرة تكوين لجان مراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1878م أصدر مجلس سوق نيويورك للأوراق المالية قراراً يلزم فيه الشركات الأمريكية التي تتداول أوراقها بالسوق بإنشاء لجان مراجعة مكونة من بعض أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، وعرف أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين بالأعضاء الذي لا يشغلون أي منصب تنفيذي. في عام 1979م قرر كذلك سوق أمريكا للأوراق المالية استخدام لجان المراجعة وتتابع على ذلك الهيئة الأمريكية لتنظيم تداول الأوراق المالية وكذلك مجمع المحاسبين الأمريكيين فيما بعد (وليم توماس، أمرسون هنكي، 2005م، ص195). يرى البعض أنه بعد إنشاء مجلس الرقابة على الشركات ازدادت أهمية لجان المراجعة في البنوك والشركات واتسع دورها (عبد الوهاب نصر، السيد شحاته، 2006م، ص303). ويرى بعض الكتاب أن فكرة لجان المراجعة ظهرت في بريطانيا منذ عام 1972م في شركة السكة الحديد البريطانية وقد ثبتت بريطانيا مفهوم لجان التدقيق في نهاية الثمانينيات حيث أوصت لجنة Cadlruy بأنه يجب على جميع الشركات ببورصة الأوراق المالية بالمملكة المتحدة تكوين لجنة مراجعة وأن تكون العضوية لأعضاء مجلس الإدارة من غير المديرين بالشركة وأن يتمتع أغلبهم بالاستقلال

ضرورة الاهتمام بتطوير وتنفيذ دور لجان المراجعة بالشركات المصرية لما لذلك من تأثير إيجابي على مصداقية القوائم المالية. دراسة عائدة عثمان عبد الله (2011م): هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم الجودة في المراجعة وخصائصها، وعلاقة جودة المراجعة ومعايير المراجعة بالحوكمة المؤسسية في مؤسسات التعليم العالي بالسودان. توصلت الدراسة إلى إن الهدف الرئيسي من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة الموثوقية ومصداقية التقارير المالية وهذا ما تسعى إليه جودة المراجعة. أوصت الدراسة ان يكون تكوين لجان المراجعة أمراً ملزماً لجميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية بالسودان كلجنة استرشادية تعمل وفق لوائح تنظم مهام وأسلوب ومحددات تلك اللجان.

دراسة أحمد حامد محمود عبد الحليم (2013م): هدفت الدراسة بشكل عام إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، توصلت الدراسة إلى توافر دليل ميداني، من محيط العمل المهني، على أنه يوجد وعي كاف بقضايا لجان المراجعة و الحوكمة في البيئة السعودية، أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، ضرورة قيام هيئة سوق المال بتنفيذ لائحة حوكمة الشركات.

نشأة و مفهوم لجنة المراجعة

النشأة: بالرغم من أن البداية الحقيقية لظهور

(عبد الوهاب نصر، السيد شحاته، 2006 م، ص 303). منذ عام 2002م تعمل هيئة تداول الأوراق المالية SEC والمنظمات المهنية الأخرى من أجل التخطيط لدور لجان المراجعة في شركات المساهمة العامة، وفقاً لمتطلبات الإفصاح والضغط الواقعة عليها من أجل دعم استقلال المراجعين وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية مما استلزم على لجنة المراجعة اتخاذ سياسات معدلة وإجراءات جديدة لكي تستجيب لهذه البيئة الجديدة (عبد الناصر درويش، 2003م، ص 475). يخلص الباحثان إلى أن لجنة المراجعة أصبحت التزاماً على كافة البنوك والشركات المسجلة بالأسواق المالية وذلك وفقاً للنصوص القانونية وقرارات هيئات سوق المال والبورصات و توصيات التقارير واللجان المشكلة من المجمع المهنية المختلفة كما أن محاولة وضع تعريف للجنة المراجعة يتداخل دائماً مع طبيعة عملها وتشكيلها.

مفهوم وطبيعة لجان المراجعة: لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة نظراً لأن مهامها ومسئولياتها ودورها قد يختلف من منشأة لأخرى ومن دولة لأخرى، إلا أنه يمكننا استعراض بعض المفاهيم على النحو التالي: عرفت لجنة المراجعة بأنها « لجنة تمثيل في عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة يحملون مسؤولية مساعدة المراجعين (ضمن مسؤوليات أخرى) وذلك للحفاظ على الحياد عن الإدارة» (ألفين أدينز و جيمس لوك، 2005م، ص 123). وعرفت كذلك بأنها

التام، ويبدو أن لجان المراجعة ظهرت مؤخراً في العالم العربي، ففي مصر تم تأكيد وجود لجان المراجعة عندما صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال رقم (30) في 2002/6/18م بشأن قواعد قيد استمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية، والذي ألزم كل شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية بضرورة وجود لجنة للمراجعة تتأكد من مدى التزام الشركة بقواعد الإفصاح من عدمه، فضلاً عن التأكد من مدى قيام مراقبي الحسابات بواجباتهم بحياد تام. من الجدير بالذكر أن الدولة الوحيدة التي أصدرت تشريعاً أمراً لتنفيذ ذلك وتطبيق حوكمة الشركات هي سلطنة عمان وقد جاء ذلك ضمن أحكام التعميم رقم 2002/11 الصادر في الثالث من يونيو سنة 2002م، والمعدل بالتعميم رقم 2003/01 الصادر في بداية عام 2003م من قبل سلطة سوق المال: The Capital Market Authority بناء على ذلك أصبح تقرير مجلس الإدارة على المساهمين يتضمن بيان التصريح و الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة، وبيان من هم الأعضاء المستقلين (غير مشاركون في الإدارة التنفيذية) مع بيان عدد وتواريخ الجلسات ومقدار الأتعاب المدفوعة. إن أهم تطور للجان المراجعة يظهر في التجربة الأمريكية وذلك نظراً للتطور الكبير في الاقتصاد الأمريكي، وأهمية القوائم المالية للمستخدمين في بورصات الأوراق المالية الأمريكية والمنافع التي تحققت من وراء ذلك

أهداف تكوين لجان المراجعة: نشأت لجان المراجعة من أجل تحقيق هدف أساسي وهو الرقابة على عملية التقرير المالي وزيادة الثقة في التقارير المالية، وتطورت الأهداف إلى دعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته وتدعيم أنشطة الرقابة وحماية أصحاب المصالح وحقوق حملة الأسهم وتدعيم الإفصاح والشفافية (محمد الفيومي، 1994، ص25).

عضوية لجنة المراجعة: إن الذي يتولى أمر تعيين أعضاء لجنة المراجعة هو مجلس الإدارة حيث يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرات في المحاسبة والمراجعة والتمويل والصناعة، ويجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين أي لا يقومون بعمل تنفيذي (طارق عبد العال، 2005، ص28) أن هنالك معايير لا بد من مراعاتها عند تشكيل لجان المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة، ومن أهم هذه المعايير:

1. توافر خلفية إدارية: حيث يجب أن يكون معظم أعضاء لجنة المراجعة من المديرين ذوي الخبرة الإدارية العامة، قد تكون هذه الخلفية ممثلة في أعضاء مجلس الإدارة ومديرين تنفيذيين سابقين في شركات أخرى ومديرين ماليين سابقين ورؤساء أقسام مراجعة داخلية في شركات أخرى.

2. المعرفة بكيفية إعداد التقارير المالية: حيث يجب أن تكون اللجنة قادرة على تفسير القوائم المالية، وذلك لأن من المهام الموكلة إلى لجنة

« لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسئولية التنفيذية للإدارة المالية، ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية، والتأكد من مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والمحاسبية للشركة، ونتائج المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المراجع الخارجي» (إحسان المعتاز، 1999م، ص10). وعرفها المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA The Candian Institute of Chartered Accountants « بأنها لجنة مكونة من مدراء الشركة غير التنفيذيين والذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها لمجلس الإدارة (CICA، 1992، p 10)».

يرى الباحثان أنه من خلال التعريفات السابقة أنه يمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها: لجنة فرعية منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وأن يكون على الأقل أحد أعضائها لديه خبرة عالية في المحاسبة والمراجعة، ويتراوح عدد أعضائها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتكون هذه اللجنة مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية وتحديد أتعاب المراجع الخارجي، وكذلك مراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات داخل الشركة».

مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية» (أحمد حسين، 1997م، ص9) بينما مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: هي «عملية جمع وتقييم لتحديد ما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول المنشأة ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة». (أحمد حلمي، 1999، ص123).

أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

- تتمثل في الآتي: (Moscove, 2003, p 15)
1. التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.
 2. التأكد من أن امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.
 3. التأكد من أن أي تعديل للبرامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة.
 4. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.
 5. التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة.
 6. التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.
- يرى الباحثان أنه من أجل تحقيق أهداف المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات لابد

المراجعة مراجعة القوائم المالية. **عضوية اللجنة:** اللجنة تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل جميعهم مستقلين عن إدارة الشركة ولديهم الخبرة الملائمة في مجال المحاسبة والمراجعة ويشترط عليهم عدم الحصول على مكافأة مقابل الخدمة في لجنة المراجعة، وعلى اللجنة أن تجتمع على الأقل أربع مرات سنوياً وإذا تطلب الأمر سوف يزداد هذا العدد. هذه اللجنة من مسؤولياتها مراجعة القوائم المالية سواء أكانت سنوية أو دورية، والعمل على حل المشاكل التي تنشأ بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي، وإعداد التوصيات الخاصة باختيار المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، وتقوم هذه اللجنة بإعداد تقرير يحتوي على تقارير كل من المراجعين الداخليين والخارجيين وتقرير المستشار القانوني للمنشأة. والتقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.

يرى الباحثان أنه بالرغم من عدم وجود قواعد محددة بخصوص شكل ومحتويات التقرير الذي تعده لجنة المراجعة فإنه من الضروري أن يتضمن التقرير عنوان التقرير، الجهة الموجهة إليها، تاريخ التقرير، سلطات لجنة المراجعة، مسؤوليات لجنة المراجعة، ملخص لأنشطة و توجيهات لجنة المراجعة وتوقيع التقرير.

مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية: تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها « ذلك الجزء الأساسي والمهم من نظم المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات

يرى الباحثان أنه يجب على المراجع الأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الإلكترونية عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى أدنى حد ممكن، أن استخدام الطريقة اليدوية وتقنيات الحاسوب سيسهم في الحصول على دليل موضوعي كافٍ، وفي جميع الأحوال فإن بعض الأنظمة المحاسبية التي تستخدم في التطبيقات الهامة للعمليات ربما يكون من الصعوبة أو المستحيل حصول المراجع على بيانات معينة لفحصها أو الاستفسار عنها أو تأكيدها بدون مساعدة الحاسوب.

منهجية الدراسة

الدراسة الميدانية: الهدف من تخطيط الدراسة الميدانية هو تحديد محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها واثبات فرضياتها من خلال تحديد محتويات الدراسة ومصادر المعلومات وأسلوب جمعها من المصادر الميدانية.

مجتمع وعينة البحث: تكون مجتمع البحث من العاملين بالمصارف التجارية السودانية بولاية الخرطوم، تم اختيار عينة ميسرة للباحث من 120 مفردة من ذوي الاختصاص.

الاستبانة: صممت استبانة بهدف معرفة دور لجان المراجعة في تحسين مراجعة الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ووزعت على بعض المصارف السودانية. حاول الباحثان في صياغة أسئلة الاستبانة مراعاة الحيادية الممكنة والمستويات الثقافية للمستقصى منهم بالابتعاد عن المعاني التي يصعب فهمها أو يلتبس معناها مع تجنب الأسئلة المحرجة. وبناءً على ذلك

أن يتأكد المراجع من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يناسب النظم الإلكترونية ويوفر خاصة الرقابة الوقائية (المحاسبية أو الرقابة على الأداء) التي تمكن من تجنب الكثير من الأخطاء قبل وقوعها.

أهمية المراجعة في ظل المعالجة الآلية للمعلومات: تتبع أهمية استخدام الحاسوب في مجالات المراجعة المختلفة (علي الذنبيات، 2003م، ص262) في أنه يساعد على تحقيق الآتي:.

1. تحسين عملية اتخاذ القرارات وعملية ممارسة الحكم الشخصي.
2. تحسين جودة عملية المراجعة بشكل عام.
3. زيادة النظرة المتفائلة لدى العملاء إزاء عملية المراجعة.
4. زيادة شهرة مكاتب المراجعة بسبب استخدامها الحاسوب في عملية المراجعة.
5. الحصول على عملاء جدد نتيجة استخدام الحاسوب في المراجعة.
6. إمكانية استخدام أساليب حديثة في المراجعة بسبب استخدام الحاسوب.
7. إمكانية إنجاز بعض عمليات المراجعة المعقدة بدرجة أكثر سهولة.
8. تسهيل عملية مراجعة أعمال المراجعين من قبل الشركاء أو المديرين.

مخاطر استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة: توجد مخاطر محيطة بعملية المراجعة الناتجة عن استخدام الحاسب الآلي أوضحها معيار المراجعة رقم (401) المذكور في علي النعامي (2010م، ص266).

لجميع محاورها. في هذه الدراسة اتبعت طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات المقياس، حيث فصلت إجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على الأسئلة ذات الأرقام الزوجية، و من ثم حسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية و الزوجية.. قيم معامل الصدق والثبات لأسئلة الاستبانة مبينة في الجدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1) معامل الصدق والثبات لعبارات الاستبانة

معامل الثبات	معامل الصدق (الفا كروباخ)	البيان
94.96 %	90.17 %	لجميع عبارات الاستبانة

تم تصميم استمارة الاستقصاء لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية. اختبار درجة مصداقية البيانات: لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على الأسئلة تم احتساب معامل المصدقية ألفا كرنباخ وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرنباخ 60 %. وقد تم إجراء اختبار المصدقية على إجابات المستجيبين للاستبانة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة، 2013م

(Chi- Square Test) عند مستوي معنوية 5 % في برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences).

الأساليب الإحصائية الوصفية: استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة. استخدام مقياس المنوال ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا

بلغ معامل الصدق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبانة 90.17 % فيما بلغ معامل الثبات 94.96 %، وتشير هاتان القيمتان إلى الثبات والصدق الكبيرين في إجابات أفراد عينة الدراسة مما يؤدي إلى الثقة الكبيرة في القبول بالنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة، مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. وزعت 120 استمارة استبانة على مجتمع البحث من العاملين ببنك فيصل الإسلامي و مصرف السلام و مصرف المزارع التجاري و بنك السودان.

طريقة تحليل البيانات: حلت البيانات الإحصائية باستخدام اختبار كاي تربيع

أوافق بشدة. استخدام أيضاً اختبار كاي تربيع لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5 %.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية: قام الباحثان بمناقشة و تفسير نتيجة كل فرض على حدا بهدف الحكم على صحتها أو عدمها استناداً على التحليل الإحصائي العام. اختبارات الفرضيات الرئيسية للبحث

جدول رقم (2). المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الاولى

م	العبارات	التفسير	المنوال
1	تقويم لجان المراجعة للنظم الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	4	اوافق
2	استقلالية لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	5	أوافق بشدة
3	تحقق لجنة المراجعة بوجود اسم مستخدم لكل فرد من أفراد المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من فاعلية نظم المراجعة	4	أوافق
4	تحقق لجنة المراجعة من عدم إعطاء كلمات المرور لأفراد آخرين داخل المصارف التجارية السودانية يدعم من كفاءة المراجعة	4	أوافق
5	الخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية	5	أوافق بشدة
6	التدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يؤدي إلى اكتشاف المخالفة عند حدوثها	5	أوافق بشدة
7	تشكيل لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية للتحقق من كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	4	أوافق
8	تلتزم المصارف التجارية السودانية بتكوين لجان المراجعة لمراجعة النظم المحاسبية الالكترونية بصورة منتظمة	3	محايد
9	إلمام لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية بنظم التشغيل الالكترونية يسهم في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	4	أوافق
10	تساعد لجان المراجعة على توصيل المعلومات للأطراف المعنية بتقييم مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	4	أوافق

المصدر: بيانات الدراسة الميدانية 2013م

كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية السودانية. بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السادسة 5 وتعنى هذه القيمة ان غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن التدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يؤدي إلى اكتشاف المخالفة عند حدوثها.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة السابعة 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على ان تشكيل لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية للتحقق من كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثامنة 3 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين يوافقون على أن تلتزم المصارف التجارية السودانية بتكوين لجان المراجعة لمراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية بصورة منتظمة.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة التاسعة 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن إمام لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية بنظم التشغيل الإلكترونية يسهم في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة العاشرة 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تساعد

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (2) كالآتي: بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تقويم لجان المراجعة للنظم الإلكترونية بالمصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية 5 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن استقلالية لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تحقق لجنة المراجعة بوجود اسم مستخدم لكل فرد من أفراد المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من فاعلية نظم المراجعة.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة 4 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن تحقق لجنة المراجعة من عدم إعطاء كلمات المرور لأفراد آخرين داخل المصارف التجارية السودانية يدعم من كفاءة المراجعة.

بلغت قيمة المنوال لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة 5 وتعنى هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة يوافقون بشدة على أن الخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع

لجان المراجعة على توصيل المعلومات للأطراف 2. اختبار كاي تربيع: نتائج اختبار كاي تربيع المعنية بتقييم مراجعة النظم المحاسبية لدلالة الفروق بين الآراء تجاه كل عبارات الإلكترونية. الفرضية الأولى موضحة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3). نتائج اختبار كاي تربيع لدلالة الفروق لآراء الفرضية الأولى

م	العبارات	قيمة كاي تربيع المحسوبة	درجة الحرية	قيمة كاي تربيع الجدولية * الجدولية	مستوى المعنوية
1	تقويم لجان المراجعة للنظم الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	75.440	3	7.815	000.
2	استقلالية لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	37.940	2	5.991	000.
3	تحقق لجنة المراجعة بوجود اسم مستخدم لكل فرد من أفراد المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من فاعلية نظم المراجعة	23.180	2	5.991	000.
4	تحقق لجنة المراجعة من عدم إعطاء كلمات المرور لأفراد آخرين داخل المصارف التجارية السودانية يدعم من كفاءة المراجعة	60.080	3	7.815	000.
5	الخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية	47.420	2	5.991	000.
6	التدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يؤدي إلى اكتشاف المخالفة عند حدوثها	58.160	2	5.991	000.
7	تشكيل لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية للتحقق من كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	37.460	2	5.991	000.
8	تلتزم المصارف التجارية السودانية بتكوين لجان المراجعة لمراجعة النظم المحاسبية الالكترونية بصورة منتظمة	32.700	4	9.488	000.
9	إمام لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية بنظم التشغيل الالكترونية يسهم في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية	126.700	3	7.815	000.
10	تساعد لجان المراجعة على توصيل المعلومات للأطراف المعنية بتقييم مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية	70.400	3	7.815	000.

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة، 2013م. (♦) قيمة كاي تربيع الجدولية محسوبة عند مستوى معنوية 5%.

اسم مستخدم لكل فرد من أفراد المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من فاعلية نظم المراجعة.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (60.080) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على ان تحقق لجنة المراجعة من عدم إعطاء كلمات المرور لأفراد آخرين داخل المصارف التجارية السودانية يدعم من كفاءة المراجعة.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الخامسة (47.420) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية السودانية.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السادسة (58.160) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (5.992) وعليه فأن

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (3) كالآتي: بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (75.440) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تقويم لجان المراجعة للنظم الالكترونية بالمصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (37.940) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ان استقلالية لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (23.180) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (5.992) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تحقق لجنة المراجعة بوجود

دلالة (5 %) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن إمام لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية بنظم التشغيل الالكترونية يسهم في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الالكترونية. بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة العاشرة (70.400) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (7.815) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن مساعدة لجان المراجعة على توصيل المعلومات للأطراف المعنية بتقييم مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية.

يستنتج من كل ما سبق أن فرضية الدراسة التي نصت على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة لجنة المراجعة وتحسين مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية تم إثباتها.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. استقلالية لجان المراجعة يزيد من كفاءة المراجعة الداخلية في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية.
2. الخبرة العملية للجان المراجعة تسهم في رفع كفاءة المراجعة في ظل النظم المحاسبية الإلكترونية.

ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة بالمصارف التجارية السودانية يؤدي إلى اكتشاف المخالفة عند حدوثها.

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة السابعة (37.460) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (5 %) والبالغة (5.992) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تشكيل لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية للتحقق من كفاءة المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثامنة (32.700) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.488) وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح المحايدين على ان التزام المصارف التجارية السودانية بتكوين لجان المراجعة لمراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية بصورة منتظمة.

بلغت قيمة كاي تربيع المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة التاسعة (126.700) وهذه القيمة أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية عند درجات حرية (3) ومستوى

3. التدريب المستمر لأفراد لجان المراجعة يسهم في اكتشاف المخالفات عند حدوثها.
 4. الالتزام بتكوين لجان المراجعة يسهم في رفع كفاءة أدائها لاكتشاف المخالفات المالية.
 5. إلمام لجان المراجعة بنظم التشغيل الإلكترونية يساعد على تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية بصورة مثلى.
 6. تمثل لجان المراجعة حلقة وصل للمعلومات للأطراف ذات العلاقة بتقييم مراجعة النظم المحاسبية الإلكترونية.
- ثانياً: التوصيات:**
1. ضرورة إنشاء لجان المراجعة بصورة دورية بالمصارف التجارية السودانية.
 2. العمل على التدريب المستمر للجان المراجعة في مجالات مختلفة وفقاً لطبيعة نشاط المنشأة.
 3. ضرورة إتباع لجان المراجعة إجراءات ملائمة لتقييم أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية
 4. ضرورة إشراف لجان المراجعة على تطبيق السياسات المحاسبية لزيادة فاعلية أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
 5. العمل على تكوين لجان المراجعة من أشخاص ذوي خبرات وكفاءة في أنشطة متعددة لرفع مستوى كفاءة أداء المراجع الخارجي.

المراجع

- محمد الفيومي محمد، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 1994م.
- وابل بن علي الوابل، محددات فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1996م.
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية - الإطار الفكري والنظم التطبيقية، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشباع الفنية، 1997م.
- إحسان صالح المعتاز، العوامل المؤثرة في اختيار وتغيير المراجع في الشركات المساهمة السعودية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 1999م.
- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الحديث للحسابات، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999م.
- عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الأفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو 2003م.
- علي الذنبيات، مدى وفاعلية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، مجلة دراسات، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، المجلد (30)، العدد الثاني عشر، 2003م.
- منصور أحمد البديوي، ود. شحاته، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م.
- حسن عبد الحميد العطار، مدخل مقترح لمراجعة وتدقيق نظم المعلومات في ضوء الاتجاهات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مجلة الدراسات التجارية والبحوث، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2005م.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م.
- وليم توماس، أمرسون هنكي، دراسات متقدمة في المراجعة، الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م.
- ألفين أدنيز، جيمس لبوك، المراجعة مدخل متكامل - ترجمة محمد عبد القادر، الرياض: دار المريخ للنشر، 2005م.
- عبد الوهاب نصر، السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعمولة أسواق المال الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م.

- محمد عبد الفتاح العشماوى، التدقيق الداخلى فى إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 19-23 نوفمبر 2006م.
- محمد عبد الفتاح العشماوى، آليات حوكمة الخزائن العامة، ملتقى الاتجاهات المعاصرة فى المحاسبة الحكومية دليل حسابات الحكومة المعاصر، الرباط: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الفترة من 16-20 يوليو 2007م.
- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، الإسكندرية: دار التعليم، 2010م.
- علي سليمان النعامي، مجالات مساهمة الاتجاهات الحديثة للمراجعة في زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الأول، 2010م.
- مرتضى القسم عوض الكريم، أثر التشغيل الإلكتروني على المراجعة في ضوء معايير المراجعة الدولية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، 2006م.
- عثمان الفاضل محمد موسى، نظام الرقابة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007م.
- عماد صالح محمد صالح، المراجعة الإلكترونية وأثرها في كفاءة أداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2007م.
- حنان جابر حسن، دراسة تحليلية لدور لجان المراجعة في تطبيق الحوكمة في الجمعيات الأهلية في مصر، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، 2007م.
- إدريس علي إدريس محمد، دور لجان المراجعة في ترقية أداء المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام في السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2008م.
- أيمن جعفر المهدي تاج الدين، دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي في السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- أسماء عبد الله علي أحمد، دور المراجعة الإلكترونية في نظام الحوكمة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009م.
- خالد حسين أحمد، العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول/ ج2، 2009م.
- إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر عملية المراجعة في السودان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2011م.
- أيمن عبده لبيب، تحسين فعالية لجان المراجعة بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول/ ج2، 2011م.
- إحسان بن صالح المعتاز، وآخرون، أثر استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية علي إجراءات وأساليب المراجعة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مجلد (27)، عدد2/ج2، 2011م.
- عائدة عثمان عبد الله، جودة المراجعة ودورها في رفع كفاءة وفاعلية الحوكمة من منظور لجان المراجعة في مؤسسات التعليم العالي بالسودان، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، جامعة النيلين- كلية الدراسات العليا، 2011م.
- احمد حامد محمود عبد الحليم، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2013م.
- The Canadian Institute of Chartered Accounting. [1992]. Terminology for Accountants. 4th edition. Canada. CICA.
- Jack, A. [1993]. Audit Committees: A guide for Non Executer Directors. The Institute of Chartered Accounts in England and Wales. London
- Moscove, S. [2003]. Core Concepts of Accounting Information Systems. Eighth Edition. John Wiley & Sons.